

وفقا لحكم المادة (١١) من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ولائحته التنفيذية إذا حصل العامل على إيراد من جهة عمل أخرى غير جهة عمله الأصلية وثبت للمصلحة أن العامل يقضى أكثر من ٥٠% من وقته أو يحصل على أكثر من ٥٠% من دخله السنوي من جهة العمل الأخرى تكون المعاملة الضريبية لما يحصل عليه العامل على النحو التالي:

- بالنسبة للمبالغ التي يحصل عليها من جهة عمله الأصلية تخضع للضريبة بنسبة ١٠% دون خصم أية تكاليف أو إعفاءات .
- بالنسبة للمبالغ التي يحصل عليها من الجهة الأخرى تخضع للضريبة بالأسعار والشرائح المنصوص عليها في المادة (٨) من القانون إلى جانب خصم الشريحة المنصوص عليها في المادة (٧) من القانون وقدرها خمسة آلاف جنيهه إلى جانب التمتع بالإعفاءات الواردة بالمادة (١٣) من القانون :

مثال :

حصل العامل من جهة العمل الأصلية (أ) على مرتب مجرد ٥٠٠٠ جنيهه
وحصل من جهة عمله الأخرى (ب) على مبلغ ١٢٠٠٠ جنيهه
في هذه الحالة تعد جهة العمل الأخرى في حكم جهة العمل الأصلية .
وتكون المعاملة الضريبية على النحو التالي :

- ما حصل عليه من جهة العمل الأصلية يخضع للضريبة بنسبة ١٠% دون خصم أى تكاليف .
- ما حصل عليه من جهة عمله الأخرى (ب) ١٢٠٠٠ جنيهه تطبق بشأنها قواعد الضريبة على المرتبات وما في حكمها بخصم الشريحة المنصوص عليها في المادة (٧) وقدرها ٥٠٠٠ جنيهه وتطبق الأسعار والشرائح المنصوص عليها في المادة (٨) والإعفاءات المنصوص عليها في المادة (١٣) .